الفصل الثانى

سياسة الانجليز التعليمية فى السودان

١ ـ الأهداف العامة

السياسة التى انتهجها الانكليز الذين نصبتهم أداة الحكم الثنائى للاشراف على التعليم تنتظم فى ثناياها سلسلة من المآسى تدل فى مجموعها على سوء نيتهم نحو التعليم من حيث القدر الذى يلقن للطلاب ومن حيث النوع أيضا ، وقد وضحت تلك النيات السيئة ، فى فقرات وردت فى سجلات رسمية ، هى بمثابة الانجيل الذى يسير على هداه رجال المعارف فى السودان . ولقد كان هدف مصلحة المعارف ، منذ ابتداء الحكم ، هو اصطناع مستخدمين وعمال ، بالقدر الذى يمكن الادارة من تخفيف نفقات الموظفين المستوردين من غير أبناء التامين . أما نشر الثقافة ، ونور العلم ، بين السودانيين ، فلم تكن بالمسألة التى تعنيهم فى كثير أو قليل

هذا ما قرره خالق الحكم الثنائى ، وعامله الأكبر ، اللورد كرومر فى تقريره الى الحكومتين المصرية والانجليزية عام ١٩٠٤ حيث يقول :

« يجب أن نعلم الطلبة ما يؤهلهم لخدمة الحكومة فى الوظائف الكتابية الصغرى بمرتبات تقل عن مرتبات الكتبة الذين يؤتى بهم من الخارج » ص٣٢

وقد جاء فى نفس التقرير مانصه :

« اننى أوصى كل من تلقى عليه أعباء الحكومة فى السودان فى مستقبل الأيام ألا يتعجل فى الأمور سواء طلب منه ذلك فى الداخل او فى الخارج »

فكانت هذه الكلمات دستورا للانجليز فى مصلحة المعارف لم يحيدوا عنه

مطلقا ، بل أنهم غالوا فى تطبيقـــه مغالاة فاقت كل حسبان ، وفاقت حتى ما كان يتصوره اللورد كرومر نفسه ، فقد دأبوا على سياسة الأبطاء والتلكؤ فى نشر التعليم إلى درجة أن مشروع السير جيمس كرى (أول مدير للمعارف فى السودان) الذى وضعه عام ١٩٠٦ وأقره مجلس الحاكم العام ووافق عليه اللورد كرومر نفسه — وهو انشاء مدرسة ثانوية غير كلية غردون وقصر الكلية على التعليم العالى فقط — هذا المشروع لم يبدأ بتنفيذه إلا بعد أربعين عاما كاملة

وليس أدل على سوء النية وتعمد الأبطاء فى السياسة التعليمية من منطق الأرقام وضآلة المخصصات الماليـــة التى تنفقها الحكومة على التعليم بالنسبة للميزانية العامة فى بلد كالسودان ، يحتاج إلى التعليم قبل كل شىء ، مع العلم بأن ميزانية السودان كانت متحللة من وجوه كثيرة من أبواب الصرف ، فلقد كانت مصر تتحمل كل نفقات الجيش إلى عام ١٩٢٤ كما ظلت الخزينـــة المصرية تعين حكومة السودان بثلاثة أرباع المليون من الجنيهات على نفقات الدفاع حتى عام ١٩٣٦ . وعلى الرغم من أن أوجه الصرف كانت قاصرة على التعليم والصحة العامة واستغلال مرافق البلاد الاقتصادية لزيادة الثروة الأهلية فقط ، فلم تزد نسبة ما ينفق على التعليم عن ٣ فى المائة حتى عام ١٩٣٦

وكما ذكرنا سابقا ، فقد كان عام ١٩٣٦ ، وهو العام الذى عقدت فيه المعاهدة المصرية الانجليزية ، نقطة تحول فى الوعى الوطنى للبلاد . ونتيجة لذلك الوعى تكون مؤتمر الخريجين ، وبدأ الرأى العام يحس بنقص فى التعليم ، وأصبح يطالب الحكومة بالاسراع فى نشر المعاهد والمدارس ، وفى عام ١٩٣٨ تقدم المؤتمر بمذكرة انتقد فيها سياسة التعليم نقداً مراً ، وأوضح أوجه النقص ، فكان لهذا الضغط الشعبى أثره على الحكومة ، وابتدأت سياسة التعليم تلين ارضاء للشعور العام ، واسكاتا لنغمة التذمر التى ارتفعت آنذاك ، ومع أنها قد خطت بالتعليم

خطوات واضحة منذ ذلك التاريخ ، إلا أن مال التعليم مازالت دون الحد الذى يقتضيه الانصاف وتقتضيه حاجات البلاد بكثير . ومن حسن حظ البلاد أن كان على رأس مصلحة المعارف فى ذلك الحين المستر كوكس ، وهو رجل علم ، لم يكن يتقيد كثيراً بالسياسة الاستعمارية ، وكان هذا الرجل هو الذى تلقى مذكرة المؤتمر التى سبقت الاشارة اليها ، فأثنى عليها ، واستجاب لرغبة السودانيين فى العلم ولو كان على رأس المصلحة بريطانى آخر لظل التعليم على حاله قبل سنة ١٩٣٦

على رغم هذه الصيحات لم يتعد ما تصرفه مصلحة المعارف ٣ ٪ من الميزانية العامة حتى عام ١٩٣٦ ، ثم بدأت النسبة ترتفع قليلا قليلا حتى وصل ما يصرف فى عام ١٩٤٦ الى ٦٠٠ر٣٧١ جنيها مصريا ونسبتها للميزانيـــة العامة كما يدعى الانكليز ١٠ ٪ . على ان فى هذه الارقام تضليلا وتغريرا يتنافى مع واجب الوصاية التى تدعيها هذه الحكومة على السودانيين ، فالوصاية تقتضى الأمانة المطلقة الخالية من شوائب الشبهات . فما تنفقه الحكومة على التعليم هو فى الواقع ٤٠٨ر٠٠٠ ج م ولكن المسئولين عن وضع الميزانية يرفعونها الى ٦٠٠ر٣٧١ ج م بخدعة ماكرة ، إذ يضيفون اليها المبالغ التى تصرفها المجالس المحلية على التعليم ، وغرضهم بذلك أن يرفعوا النسبة المئوية ، فى الوقت الذى لا يضيفون ميزانية المجالس المحلية ، وايرادات السكة الحديد إلى أرقام الميزانية العامة . ولو فعلوا ذلك لبلغت أحد عشر مليونا من الجنيهات ، ولأدرك حينئذ الرجل العادى ودافع الضريبة أن نسبة ميزانية التعليم هى ٥ ٪ فقط .

لكن حتى هذا المبلغ الضئيل لا يصرف برمته على شئون التعليم ولا يأتى كله من الميزانية العامة . نقول لا يصرف برمته ، لأن الإسراف فى نفقات الادارة بلغ مداه وذورته ، إذ تكلف إدارة التعليم ٥٤ الف جنيه جلها لمرتبات المفتشين وثلاثة من المساعدين وغيرهم من كبار الموظفين الذين فرضتهم السياسة مشرفين

على شئون التعليم فى السودان ، دون كفاءة أو درجات علمية تؤهلهم لذلك ، وهم كما وصفهم مؤلف كتاب له عن تاريخ حياته ، « من خريجى المدارس الخاصة المملوئين غطرسة وكبرياء ، خرجوا من انجلترا ليتحكموا فى أقدار الرجال لا ليصلحوا المجتمع » . وهذا المبلغ من ناحية أخرى ، لا يأتى كله من الميزانية العامة ، لأن الطلبة فى السودان عموما يدفعون مصاريف مدرسية بلغت ١٩٦ر٤٤٠ جنيه مصرى فى ميزانية سنة ١٩٤٦ — فاذا أضفنا هـذا المبلغ إلى نفقات الادارة الباهظة وأنقصنا الكل من مصروفات التعليم كان الباقى الذى يؤخذ الى التعليم من الميزانية العامة هو ٥٠٠ الف ج م ، فقط وتنقص تبعا لذلك النسبة المئوية لميزانية المعارف بالنسبة الى الميزانية العامة

ولنبدأ الآن بقصة مآسى التعليم فى السودان فى مراحله المختلفة

٢ ـ التعليم الأولى

جاءت هذه الاداره وفى البلاد آلاف المدارس التى تعنى بتحفيظ القرآن ، وكانت الثورة المهدية مازالت ماثلة فى أذهان الناس ، وهى ثورة غذتها مدارس القرآن وتعاليم الدين ، وقام بها زعيم جليل لقى تأييداً عاما من جميع أبناء السودان الذين تستجيب نفوسهم لدواعى الدين أكثر من أى شىء آخر — لذلك خشى الاستعمار الآثار المترتبة على مثل هذه المؤسسات ، فعمد الى مناهضتها ، ومحاربتها ، بشتى الوسائل حتى تم له ماأراد . ثم تسلمت الحكومة شئون التعليم فى البلاد فأخضعته لقانون يحرم على أى شخص إنشاء مدرسة دون الحصول على تصريح كتابى من الحاكم العام ؛ وجعلت التعليم فى مراحله المختلفة بالمصاريف ولم تفكر حتى اليوم فى إدخال المجانية ، ومع هذا الاقبال على التعليم فالمدارس قليلة الى درجة فاضحة لا تتناسب بحال مع رغبة الأهالى ، أو مع عدد الأطفال الذين فى سن التعليم ؛ أو مع واجب الحكومة ، وفى كل موسم دراسى جديد ، يشاهد السودانيون من المآسى مايحير الالباب . ولا يقل عدد الاطفال الذين يتقدمون لكل مدرسة أولية عن الاربعمائة أو الخمسمائة ، لايؤخذ منهم أكثر من أربعين فقط ، ويقذف بالباقين إلى الطرقات . وفيما يلى نقدم كشفا عن التعليم الأولى فى السودان وفى بعض المستعمرات الانجليزية ليشهد القارىء أعمال الانجليز فى السودان وفى غيرها من البلاد التى ابتليت بهم كما نقدم على سبيل المقارنة ارقاما عن بعض البلاد الاخرى المماثلة لحالة السودان فى تاريخ الاستعمار . حتى نقطع لسان الانكليز ونلزمهم الحجة بأنهم لم يقوموا بواجب انسانى لغيرهم أبدا بل أنهم كانوا معصية على الانسانية . وشراً مستطيراً . من الواجب الثناء عليه فى كل ركن من أركان المعمورة

	مدارس أولية	عدد الطلبة	أطفال فى سن التعليم الأولى	عدد السكان	ملحوظات
	(١)	(١)	(٢)	(٣)	
السودان	١٨٦	٢٦٢٩٠	٢١٣٠١٠٥٢	٨٠٠٠٠٠٠	
ساحل الذهب انجلترا	٥٦٨	٩١٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	٣٩٦٣٠٠٠	
كرجيس (أواسط آسيا الروسية)	١٥٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	وعندهم مدرس واحد لكل ٣٢٠ نسمة من السكان

ملحوظات :

(١) الأرقام من كتاب المستر هندرسون مساعد السكرتير الادارى وعنوانه (السودان بين ١٨٩٨ و ١٩٤٤) وهو كتاب دعاية لحكومة السودان

(٢) الأرقام من تقرير المصلحة الطبية السنوى عام ١٩٤٢ ويلاحظ أننا الآن فى عام ١٩٤٦ فلا مغالاة فى التقدير

(٣) الأرقام منقوله عن كتاب عنوانه (المستعمرات تحت المجهر الروسى) لمؤلفه البروفسور ليونارد بارنز الانجليزى

ويزف مدير المعارف الانجليزى للسكان فى ساحل الذهب ، بشرى فى تقريره السنوى لعام ١٩٣٨ ؛ إذ يقول « فى نهاية هذا القرن ، سنصل درجة نستطيع أن نقول معها أن محو الأمية بين الأطفال أمر محتمل ! . »

ويحسن أن نذكر أيضا أن بلاد التركمان عندما استولت على شؤونها الادارة الروسية كانت نسبة المتعلمين فيها عام ١٩٢٦ نحو ٧ ٪ ، فاذا هى عام ١٩٤١ أى بعد ١٥ سنة فقط ، قد بلغت ١٠٠ ٪ ! !

والفلبين أيضا — هذه البلاد التى دخلها الأمريكان فى نفس التاريخ الذى استلم الانجليز فيه إدارة السودان ، فاذا نسبة المتعلمين بها بلغت ٤٨٫٨ ٪ فى سنة ١٩٣٩ ، وكانت أقل من ١٠ ٪ فى سنة ١٩٠٣ ، والتعليم مجانى فى جميع المدارس الثانوية ، كما يوجد بالبلاد ثمان جامعات للتعليم العالى . ومقدار ما يصرف على التعليم من الميزانيـــة العامة بلغ ٣٧ ٪ (أنظر المؤلف السابق وكتاب الاستعراض الأفريقى لمؤلفه اللورد هيلى الانجليزى وكتاب التقويم العالمى الامريكى لعام ١٩٤٦)

من هذه الأرقام يتجلى بوضوح مدى التقصير الذى وقعت فيه الادارة السودانية ، وهو تقصير مقصود ، سوء النية ظاهر فيه ، لان التعليم الأولى هو قاعدة الهرم التعليمى فى كل قطر ، وما دام موقفه بهذا الضعف ، فكيف يكون موقف التعليم الوسط ، والثانوى ، والعالى ؟ !

تقرر هذه الأرقام ، أن عدد الأطفال الذين يجدون أماكن لهم فى التعليم الأولى لا يتعدى ١ فى المائة من عدد الأطفال الصالحين للتعليم فى البلاد . فاذا كانت هذه هى النتيجة التى وصلت اليها هذه الادارة بعد نصف قرن ، وإذا سرنا بهذا القدر من السرعة ، فمعنى ذلك أننا سنحتاج لبضعة عشرات أخرى من

السنين — كما قال مدير معارف ساحل الذهب فى البشرى التى زفها فى تقريره الى أهالى تلك البلاد عام ١٩٣٨ — ليستطيع كل طفل أن يجد تعليما أوليا فقط . وان بلدا لا يحصل من أطفاله حتى على التعليم الأولى التافه (بالمصروفات لا بالمجان) إلا واحد من كل مائة ، كيف تتحقق له رفاهية ، وكيف تسمى ادارته إدارة صالحة تستحق أن تبقى يوما واحدا ؟

على أن هذا المجهود كله قاصر على شمال السودان دون جنوبه ، أما فى الجنوب ، فيكفى أن نعلم أن جرائد السودان نشرت منذ أيام قليلة ، بشرى افتتاح أول مدرسة أولية فى جوبا : عاصمة المديرية الاستوائية

وعلاوة على ذلك فهناك دليل قاطع على سوء نية الحكومة وتعمدها الابطاء بسير التعليم ، وذلك بعد مقارنة ما فعلته — وهى صاحبة الحول والطول والمال الوفير — إلى ما فعله الأهلون ، بقيادة المؤتمر ، الذى ليس له مورد ، غير التبرعات من مواطنين سلبهم الاستعمار من جميع الموارد المادية ، وفصله أمام معارضة ومناهضة منظمتين من رجال الحكومة فى طول البلاد وعرضها مما سنتعرض له فى بحث تال .

٣ ـ التعليم الأوسط (الابتدائى)

بعد أن عرفنا حظ التعليم الأولى من عناية حكومة السودان ، فلا مكان للعجب إذا علمنا أن حظ التعليم الأوسط دون ذلك بكثير ، إذ كلما يرتفع الهرم التعليمى درجة ، تتضح آثار المؤامرة المحبوكة ضد التعليم ، وحتى سنة ١٩٤٦ لم يتجاوز عدد المدارس الوسطى ١١ مدرسة ، بها ١٧٦٣ تلميذا . أى أن نسبة عدد الطلبة الذين يجدون طريقهم الى هذا النوع من التعليم ، لا يتجاوز ٠٫٧ ٪ من عدد الأطفال الذين فى سن التعليم بينما لا تزيد نسبة الذين يقبلون للتعليم الوسط عن ٦ ٪ من الذين يكملون التعليم الأولى ومعنى ذلك أن ٩٤ تلميذا من كل مائة ، ممن أتموا تعليمهم الأولى ، تقفل فى وجوههم أبواب المدارس الحكوميه الوسطى :

عدد الاطفال الصالحين للتعليم	٢٫٣٠١٫٠٥٢	
عدد التلاميذ فى المدارس الأولية	٢٦٫٢٩٠	بنين وبنات
عدد التلاميذ فى المدارس الوسطى	١٫٧٦٣	بنين وبنات

والتعليم الأوسط ليس مجانيا ، بل ان المصروفات التى يدفعها التلاميذ تكاد تغطى نفقاته (لو روعى فيها الاقتصاد والمصلحة العامة) فقد دلت التجارب العملية ،فى المدارس الأهلية ، على ان التعليم الأوسط يدر ربحا وفيرا . وهنا نقول ميزانية سنة ١٩٤٦ ، ان ايرادات التعليم الأوسط ــ أى المصروفات المدرسية ــ بلغت ٣١ الف جنيه مصرى . والنفقات بلغت ٣٩ الف جنيه مصرى ، أى ان حكومة السودان لا تتكلف إلا ٨ آلاف جنيه مصرى على التعليم الأوسط ، ومع ذلك ، لا تفتح أبوابه إلا لهذا العدد التافه القليل

ولقد كان عدد المدارس الوسطى تسعاً ، من أول عهد هذه الحكومة ، إلى عام ١٩١٨ ، ثم أنشئت مدرستان بعد ذلك ، فى فترة الثلاثين عاما الأخيرة ، وبعد هذا كله تجرؤ حكومة السودان على أن تتحدث عن صلاحيتها ، وتطالب أن يمتد أجلها لمصلحة السودانيين !! اللهم أن مصلحة السودانيين فى أن ينتهى هذا الوضع الشاذ فى أقرب فرصة ممكنة ، ولا مصلحة فى بقائه ، لغير الانجليز والاستعمار

والأدهى من ذلك ، أنه كلما طالب السكان فى مدينة من المدن ، باقامة مدرسة وسطى ، ولم تجد مصلحة المعارف بدآ من إجابة الطالبين ، عمدت إلى شطر المدرسة التى فى أقرب جهة قسمين ، ونقلت نصفها إلى المدينة التى طالبت بالمدرسة ، وقد حدث فعلا أن بقيت مدينة عطبرة (وهى من أمهات المدن فى السودان حضارة وعمرانا) ومدينة بربر ، تقتسمان مدرسة واحدة عاما بعد عام ، إلى أن هب الأهلون ، فأنشأوا المدارس الأهلية ، فى كل من المدينتين ، وأراحوا أنفسهم ، وأراحوا حكومتهم الرشيدة ، من هذه المشادة ، فهل هذه حكومة فى القرن العشرين ؟ أم جماعة من القرصان هم سلالة دريك وأقرانه ؟ !

٤ ـ التعليم الثانوى

وضع كلية غردون التذكارية

انشأ الانجليز فى السودان مدرسة ثانوية ، فى عام ١٩٠٢ بمدينة الخرطوم . تحت اسم كلية غردون التذكارية . وكان الغرض من انشائها هو تخليد ذكرى الجنرال الذى مهد لهم سبيل استعمار البلاد . وتم انشاء هذه المدرسة بأموال اكتتب بها الشعب البريطانى الذى أراد أن يثبت وفاءه « لأحد بناة الامبراطورية » ومع أن هذه المدرسة تكلف الخزينة العامة ، مايربو على ٤٠ الف جنيه (انظر الملحق ١١ من الميزانية ١٩٤٦) ، ومع أن المبلغ الذى تدره سنويا من أموال ذكرى غردون لايزيد عن ٩٥٠ر١ ج م . كما تقول ميزانية ١٩٤٦ ، فان السادة المحسنين يكررون أنشودة المن والتفضل على السودانيين صباح مساء .

ومع ذلك كله ، فقد بقيت هذه المدرسة الثانوية تشكو الوحدة ، منذ انشائها عام ١٩٠٢ ، حتى اليوم ، بحجة أن ميزانية الحكومة ، لاتحتمل أكثر من تخليد البطل الذى يعترف السودانيون بجميله عليهم ، ولكن ، وأمام ضغط الرأى العام وأمام هجرة الطلبة الجارفة صوب المدارس المصرية ، وأمام إمراع المواطنين بانشاء مدرستين ثانويتين أهليتين فى أم درمان ـــ أمام ذلك كله شعرت الحكومة بالخجل فقررت فى عام ١٩٤٥ ، إنشاء مدرسة ثانوية جديدة ، وأعلنت ذلك القرار ، كالعادة المتبعه ، فى زفة من الطبول والزمر ، ولكنها ، عند التنفيذ ،

لجأت إلى حيلة طريفة ، يحسن ذكرها لطرافتها . ذلك أنها قسمت المدرسة الثانوية القديمة قسمين ، نقلت نصفها الأول إلى جهة فى ضواحى أم درمان ، ونصفها الثانى إلى جهة فى ضواحى واد مدنى ، فزاد عدد المدارس الثانوية فى الظاهر ، وزادت نفقات التعليم فى حقيقة الأمر ، بما يستتبع ذلك من وظائف جديدة لابناء التامين ، وتكلفت الخزينة العامة ، ما يربو على ٣٨٨ الف جنيها ، لاقامة مبان جديدة . أما عدد الطلبة فبقى كما كان من قبل : ٥٥٥ طالبا فقط : بنسبة ٣٠ ٪ من الذين أكملوا التعليم الأوسط فى مدارس الحكومة

وجميع الطلبة فى المدارس الثانوية . ماعدا النزر اليسير الذى لا يبلغ نسبة مئوية تستحق التسجيل ، يدفعون مصروفات مدرسية باهظة جداً ، بالنسبة لحالة الفقر السائد فى البلاد ، كما هى باهظة جدا ، بالنسبة للمصروفات المدرسية للتعليم الثانوى فى مصر ، إذ تبلغ فى السودان ٣٠ جنيها للداخلى و ١٨ جنيها للخارجى

ولا حاجة بنا للمقارنة مع البلاد التى تجعل التعليم الثانوى مجانا .

لذلك اقتصر هذا النوع من التعليم على أبناء الطبقة الغنية ، بينما حرم منه المتوسطون ، ولا تذكر الفقراء .

قد قلنا أن عدد الطلبة فى التعليم الثانوى (الحكومى) ٥٥٥ طالبا فقط ، لكن الذين يقبلون سنويا يتراوح عددهم بين ١٢٠ الى ١٣٠ تلميذا ، بينما يتقدم للدخول بين ٦٠٠ — ٧٠٠ طالبا ، وبذلك ينهار سنويا مستقبل أكثر من خمسمائة طالب ، ومع قلة عدد الذين يقبلون للدراسة الثانوية ، فان القبول فى كثير من الأحيان ، لا يقوم على أساس سليم ، بل يبنى على اعتبارات خاطئة ، فكثيراً ما يحرم النابغة ، لعدم استطاعة ذويه دفع المصاريف ، وهناك أيضا اعتبارات سياسية ، لاعطاء الاسبقية فى الدخول ، لابناء العمد ورؤساء القبائل ،

الذين تريد الحكومة استرضاءهم ، ولذلك يقبل هؤلاء ، بغض النظر عن مستواهم العقلى واستعدادهم ، وتضيع فرصة التعليم على كثيرين ، ممن هم أكثر أهلية ، — والدليل القاطع على صحة مانقول ، هو ماجاء فى مضبطة مؤتمر المديرين السنوى لعام ١٩٣٩ حيث تعهد المستر كوكس ، مدير المعارف حينئذ ، بأن « يصدر تعليمات لرجال مصلحته ، ليعملوا على قبول أبنـــاء المشايخ ورؤساء العشائر ، بصرف النظر عن مقدرة آبائهم على دفع المصروفات المدرسية ، أو نجاح أمثال هؤلاء الطلبة فى امتحان الدخول »

ولابد من الاشارة هنا ، الى ميزانية المدرسة الثانوية عام ١٩٤٦ ، فقد بلغت ٤١ الف جنيه مصرى ، يصرف منها مايربو على ٢٦ الف جنيه مصرى على على المرتبات (انظر الملحق ١١ من الميزانية) أى نحو ثلثى الميزانية ! ومن هم المدرسون ؟ حفنة من الشباب الانجليزى ، يتقاضون مرتبات ضخمة ، تبدأ عند التوظيف بمبلغ ٤٨٠ جنيها مصريا فى العام ، بخلاف العلاوات ، والتفليات ، والمنزل ، وغير ذلك من أسباب الرفاهية والرخاء والاستمتـــاع ، ويعاون هؤلاء عدد كبير من السودانيين الحاصلين على الدرجات العلمية الجامعية ، أما مرتبات الأخيرين ، فانها تتضاءل الى حد كبير بالنسبة لمرتبات أولئك

٥ ـ التعليم العالى

بينما نحن نسجل هذه الوقائع التى يسود لها جبين الحكم الثنائى ، فى ماضيه وحاضره ، تشاء الصدف ، أن تطالعنا صحف السودان ، بتصريح لعميد كلية غردون الجامعية (الدكتور توتهل) يفخر فيه ، « بأن تأسيس الكلية ، وربطها بجامعة لندن ، يعتبر أعظم تجربة فى أفريقيا » ، وهكذا يشاء القدر ، أن تبرز نوايا هـــذه الفئة من الناس ، حتى فى المناسبات التى يريدون فيها تملق الرأى العام السودانى ، بغرض اكتسابه إلى جانبهم ، لكيلا يشتد ويقوى تأييده للحركة الوطنية الحاضرة

والاستاذ العميد الانجليزى ، بلا شك ، لا يعنى من كلمة أفريقيا جميـــع القارة ، لأنه يعرف أن فى مصر جامعات أربع ، قبل أن تقوم مؤسسته العرجاء كما لم ينس أن التعليم الجامعى فى جنوب افريقيا ، قد تطور تطوراً عظيما ، وإذاً ، فهو يقصد بهذه الكلمة افريقيا الوسطى ، وإذا فهو يريد أن يربطنا بتنجانيقا ، وأوغندا ، وكينيا ومثيلاتها ، من مستعمراتهم فى شرق افريقية ، ذلك لأن الإنجليز يتطلعون الى أن تقوم لهم فى يوم من الأيام امبراطورية تشمل كل هذه الجهات تعوضهم عن الهند التى يعتبرونها فى حكم المفقودة .

ثم ما هذه البشرى المزعومة والتجربة الكبرى ؟؟ وكأنى بهذا الرجل يعتقد كما اعتقد اللورد كرومر وغيره من قبل ، أن عقلية السودانيين لا تصلح الآن للتعليم الجامعى طفرة واحدة .

كأنى به يعتقد فى ١٩٤٦ ما كان يعتقده المستر كلا كستون المحامى الانجليزى

بالخرطوم فى ١٩٣٨ من ان عقلية السودانيين لا تصلح لدراسة القانون

بل كان به يعتقد فى ١٩٤٦ ما كان يعتقده السير هارولد ما كمايكل السكرتير الادارى لحكومة السودان فى ١٩٣٢ حينما قال فى كتابه الموسوم « السودان الانجليزى المصرى » ص ٢٦٤ : « ويبدو جليا ان الحد الأقصى للتعليم فى السودان هو المرحلة الثانوية التى تتجه بعض الشىء إلى شبه تخصص مهنى : إننى أشك فى أن العقلية السودانية ، قد تطورت ، إلى الحد الذى يسمح بالتفكير فى إدخال التعليم الجامعى ، ولكن الشىء المؤكد هو أن حالة الميزانية ، فى الوقت الحاضر لاتساعد على هذا الاتجاه ، ان وجد »

بل كان به يعتقد فى ١٩٤٦ ما كان يعتقده اللورد كرومر قبل أربعين عاما عندما سجل فى تقرير كتبه عام ١٩٠٢ عن السودان « وعلى أى حال فانى أود أن أفسر ما أعنيه بكلمة الطبقة المثقفة ، فأقول أننى لا أقصد بها الشبان الذين تعلموا تعليما عاليا ، ولكنى أقصد فئة قليلة ، تتلقى قدرا محدودا ، من مبادىء القراءة والكتابة والحساب ، يجعلها صالحة لتولى الوظائف الدنيا فى الادارة »

اعتقادات فاسدة تدل على نفس مريضة ونظرة مغرضة وعقلية تعيش فى الماضى . وفات هؤلاء جميعا ، ان أبناء السودان ، ينحدرون من الأصل العربى الذى مازالت حضارته ، وثقافته ، المنهل العذب لأوربا . وحتى هذا اليوم ، نجد القليلين من أبناء السودان الذين هيأت لهم الظروف فرصة التعليم فى جامعات أوربا قد برزوا بروزا واضحا ، يشهد لعقليتهم ، واستعدادهم

بعد كل هذا الاتهام الرخيص ، وهذا السباب والتجريح ، نرجع فنقول ماهو التعليم الجامعى الموجود فى السودان ؟

من الواجب أن نسجل لحكومة السودان ، أنها أفتتحت مدارس عليا ، فى

عام ١٩٤٠ ، منها واحدة افتتحت منذ ١٩٢٤ ، ونعنى مدرسة الطب ، وهاهى ذى مدارسها كلها بعد ست سنوات كاملة ، لم يزد عدد طلبتها ، عن ١٩٥ طالبا ، وفى بعضها ، ينقص عدد الطلبة عن العشرة . ففى مدرسة الزراعة مثلا ، خمسة طلاب يشرف عليهم خمسة مدرسون !! وفى مدرسة الطب البيطرى ، ثلاثة طلاب ، لهم ثلاثة أساتذة . وأما مدرسة الحقوق ، فأمرها عجب من العجب ، فبالرغم من ان طلبتها أحد عشر ، ومدرسيها ثلاثة ، فانها تتكون من فصل واحد ، قبل طلبته للدراسة فى عام ١٩٤٤ ، ويستمرون إلى آخر عام سنة ١٩٤٧ ، ثم تقفل المدرسة سنة . وبعد ذلك يتخذ عشرة طلاب آخرون أو نحو ذلك ، تبعا لما يزعم الانجليز ان الحاجة الحكومية تدعو اليه فى المحاكم (١) فكأن المدرسة تخرج نحو عشرة طلاب ، فى كل خمس سنوات ، تبلغ نفقات تعليمهم كارقام ميزانية ١٩٤٦ نحو الاثنى عشر ألف جنيه . وهو مقدار يكفى لتعليم ضعف هذا العدد ، فى أرقى جامعات العالم . من هذا ندرك المهزلة المتقطعة النظير التى تتمثل على مسرح التعليم فى السودان .

ولا بد أن نذكر ، فى هذا المقام ، أن مدرسة كتشنر الطبيه ، إنما أنشأها محسن عراقى ، اسمه أحمد بك هاشم البغدادى ، الذى جاء الى السودان منذ نصف قرن واشتغل بالتجارة ، فأثرى ثراء عظيما . فأنشأ هذه المدرسة على نفقته ، وبعد موته رصد لها أوقافا وفيرة ، قاصدا بذلك ، أن يرد للبلاد التى أنعمت عليه بعض جميلها . وحتى اليوم ، لاتصرف حكومة السودان على هذه المؤسسة ، غير ألف

---

(١) يتخرج طلبة الحقوق لملء الوظائف فى سلك القضاء المدنى والشرعى ، ولم تقبل فى دفعتها الأخيرة طلبة المعاهد ، والمعروف فى السودان قاطبة ان فى سلك القضاء الشرعى وظائف شاغرة تبلغ [illegible] من أجل خدمة من بلغوا السن القانونية للمعاش ، أما فى القضاء المدنى فمع قلة المحاكم المدنية لاتستطيع هذه المحاكم أن تسير فى أعمالها إذا القضاه قلة عددهم !!!

واحد من الجنيهات بشهادة ميزانية ١٩٤٦ ـ ومع هذا، فان الحكومة خلعت عليها اسم اللورد كتشنر، بقصد تخليد ذكراه، كما خلعت من قبل اسم الجنرال غردون باشا، على الكلية، وهذا استغلال شنيع يتندى له جبين الأمانة (١)

وقد بدأت هذه الكليات منفصلة عن بعضها، مبعثرة فى أنحاء الخرطوم؛ وفى هذا العام فقط، ضمت إلى بعضها لتكون نواة لجامعة مرتقبة. وأطلق عليها اسم كلية غردون الجامعية التذكارية. وقد بلغت ميزانيتها فى هذا العام، سبعين الف جنيه، تدفع جزءا منها قدره ٢٫٩٠٠ جنيها، لجنة تخليد ذكرى غردون فى انجلترا. ومع هذا فقد استساغوا أن يسموها باسمه، وأصبح مقر هذه الجامعة فى مدينة الخرطوم فى البناء الذى كانت تحتله المدرسة الثانوية القديمة بعد أن نقل جزء منها إلى وادى سيدنا من ضواحى أم درمان، والجزء الآخر إلى حنتوب، من ضواحى واد مدنى كما أسلفنا على أن الذى يستحق الملاحظة هو أن تقام الجامعة، فى داخل المدينة، بينما تبعد المدارس الثانوية، إلى الضواحى والقرى، مع أن المعقول والمعروف فى جميع أنحاء العالم، هو العكس. فطلبة الجامعة، بحكم سنهم، وهتماماتهم، أحوج للهدوء والانقطاع للعلم، بينما الطلبة الصغار، فى الثانوى، يستحسن أن يكونوا قريبين من أهلهم وذويهم. ولكن، ربما كان للحكومة، فى ذلك حكمة، تخفى على الحكماء!

ومع اعترافنا، بأن إنشاء هذه الكليات، هو خطوة، لم يبلغها أملنا فى حكومة السودان، فلا بد أن نقرر هنا، أن الفكرة ظلت تنتظر التنفيذ مدة أربعين عاما، أى منذ عام ١٩٠٣ حينما تقدم السير جيمس كرى، أول مدير

(١) ومع ان مدرسة الطب تأسست فى عام ١٩٢٤ فأن عدد الاطباء المتخرجين منها لايزيد اليوم عن ١٠٠ طبيبا أى بنسبة ٥ طلبة فى العام!!!

للمعارف بمشروع يرمى إلى تحويل المدرسة الثانوية إلى جامعة تحت اسم غردون . وهذا أقوى مثل على سوء النية ، والقصد المبيت إلى الابطاء بالتعليم ، قبل أن نجد له مشابها فى الدنيا بأسرها — وهذا هو ما يفعله الاستعمار بالمستضعفين

ومع أن ميزانية التعليم العالى تبلغ سبعين الف جنيه ، فان نصيب المدرسين الانجليز وغيرهم يبلغ ٤٣٧٧٣ جنيها مصريا أى ثلثى الميزانية فاذا لاحظنا أن السبعين الفا ، تنفق على تعليم ١٩٥ طالبا ، تبين أن تكاليف الطالب تساوى ٣٦٠ جنيها فى العام ، وهو أعلى ما يصرف على الطالب فى الدنيا حتى فى انجلترا نفسها ! !

ورغم أن التعليم العالى مجانى إلى الآن ، إلا أن الخطوات قد اتخذت فعلا لأدخال المصروفات ، وقد قدروها على بعض الطلبة بمبلغ خمسين جنيها للطالب فى العام . وعلى ذلك فسيضطر السودانيون إلى تركها للاجانب ، لأن الذين يستطيعون دفع مثل هذا المبلغ عدد معدود والفضل فى هذا الفقر للانجليز وسياستهم الاقتصادية ، كما سيرد ذلك فى الفصل الثالث

وتتضح لنا ضآلة الجهود التى تبذلها حكومة السودان فى سبيل التعليم العالى إذا علمنا أن مصر تعلم فى جامعاتها ومعاهدها العالية نحو المائتى طالبا سودانيا بين الجامعة والأزهر كلهم بالمجان ، بل تنفق عليهم الحكومة فى بيت السودان الذى أنشأه من الجيب الخاص جلالة الملك فاروق

٦ — كلمة مجملة عن : —

أنواع المدارس والمعاهد الأخرى

لئلا يطول بنا الحديث اقتصرنا على ماسبق ذكره ، من أنواع المعاهد التعليمية ، وتكملة للبحث فأنا نذكر شيئا عن المعاهد الأخرى وأنواع التعليم التى لم نشر اليها من قبل .

أ . التعليم الدينى

منذ أن دخل الاسلام السودان مع دخول العرب ، كان التعليم مركزا فى مدارس القرآن بالصورة الموجودة إلى الآن فى أكثر البلاد الاسلامية حيث يدرس الصغار القرآن الكريم . أما الكبار فإنهم يؤمون المساجد ، فيلقى عليهم الفقهاء دروس الدين فى حلقات تقام عقب الصلوات . ولقد ظل هذا شأن التعليم فى السودان فى غالبيته العظمى ، فلا تزال « خلاوى » القرآن منتشرة فى كل مكان ، وحلقات الدروس تزحم المساجد ، وكان مسجد أم درمان أحد تلك المعاهد التى يدرس فيها الكبار منذ أيام الشيخ الجليل المغفور له محمد البدوى الذى أقامته الحكومة الحاضرة شيخا للاسلام فى السودان وكبيراً لفقهائه . فلما توفى خلفه المرحوم الشيخ أبو القاسم هاشم الذى كان له أكبر الفضل فى تنظيم المسجد وجعله مقرا لمعهد دينى على غرار الأزهر الشريف . ومازال هذا المعهد مبعث الهداية ومركز التعليم الدينى فى السودان ، وتتولى الصرف عليه الحكومة ، ولكن مخصصاته من الميزانية لم تكن كافية للنهوض به نهضة صحيحة ، ومازال محتاجا للاصلاح فى كل نواحيه ، ومن ضمنها العلماء الأكفاء المتخصصون

للقيام بمهمة التدريس ، ومازال الناس يشعرون بهذا النقص فأكثروا من الكلام فيه ومطالبة الحكومة بزيادة مخصصاته لإعانة الطلاب وكفالة سبل الحياة الهانئة لهم وإمداده بمدرسين من الأزهر لتقوية عناصر التدريس فيه . ولكن الحكومة لم تهتم بكل هذا ، حتى هب المؤتمر عام ١٩٣٨ ، فرفع إلى أولى الأمر مذكرة مستفيضة أبان فيها أوجه النقص وطالب باصلاحها ، وعلى رأس تلك المطالب إنشاء أروقة أو داخليات للطلبة من غير سكان أم درمان ، وإمداد مدرسين من الأزهر . ومما يجب ذكره هنا أن المغفور له الإمام المراغى شيخ الأزهر السابق كان قد وافق على ارسال مدرسين ممتازين لمعهد أم درمان ، بل ووافق على أن يتحمل الأزهر مرتباتهم أو أكثرها ، ولكن حكومة السودان الرشيدة أصمت أذنيها دون هذا الاصلاح ، وإن كانت قد اضطرت فى العام الماضى إلى استقدام استاذ سودانى جليل هو الشيخ المبارك عبد الله الذى بدأنا نسمع فى الأيام الأخيرة أن الحكومه لاتريد استبقاءه اكثر مما فعلت . وهذا التصرف من غير شك ليس بغريب على مثل هذه الحكومة الاستعمارية

ولما يئس الناس من الإصلاح عن طريق الحكومة ، اتجهوا إلى المجهود الشعبى ، فأنشأوا فروعا للمعهد فى مدن القطر الهامة جميعها ، حتى بلغ عدد هذه الفروع سبعة وأربعين معهدا يمدها المؤتمر جميعها بالاعانات السخية . كما تكونت لجنة أهلية لجمع التبرعات لانشاء داخلية لايواء الطلبة الغرباء ، يجدون فيها السكن الصحى والغذاء الكافى والراحة التى تساعدهم على التفرغ للدرس والتحصيل .

وهكذا تقصر هذه الحكومة فى كل شىء تقصيرا فاضحا مشينا لا يغتفره إلا أنها حكومة انكليزية استعمارية لا ينتظر منها أكثر من ذلك .

ب — التعليم الصناعى :

للحكومة مدرسة صناعية فى مدينة أم درمان، تستمد أكثر طلبتها من خريجى المدارس الأولية، وأقلهم من خريجى المدارس الوسطى، وأهم ما يتلقاه التلاميذ فيها هو النجارة والبناء، ولكنها بحالتها الحاضرة لم تؤد للبلاد خدمة تذكر ولا يحس لها الناس أثراً. كما للحكومة مدرسة أخرى فى عطبره خاصة بأعمال السكك الحديدية حيث يدرس الطلبة فيها أعمال الميكانيكا، وهى كسابقتها قليلة الجدوى ضيقة النشاط، لأنها قاصرة على نوع خاص من التعليم الصناعى.

فلما شعر المواطنون بحاجتهم الملحة للتعليم الصناعى، أنشأوا ملجأ القرش بأم درمان، حيث ينخرط فيه الأطفال الفقراء فيتعلمون مبادىء القراءة والحساب والدين بجانب كثير من الصناعات الأخرى النافعة كالنسيج وأشغال السجاد وعمل الجلود المختلفة الخ الخ. وقد كان من الممكن أن يؤدى هذا المعهد خدمات جمة لولا ظروف الحرب التى عاقت المسئولين فيه عن استيراد الأدوات اللازمة لتقدمه. ولقد أولاه المؤتمر عناية خاصة فى السنوات الأخيرة، راجيا أن يجعل منه مؤسسة صناعية تعمل على الأخذ بيد الصناعة وترقيتها. ومهما يكن من شىء، فإن للملجأ أثرا ملحوظا بما أخرجه من مصنوعات واستحدثه من أساليب لترقية المصنوعات المحلية، بفضل جانه، ومديريه المصريين وعلى رأسهم الأستاذ حسن رشيد نور الذى درس هذه الصناعات وتخصص فيها من ألمانيا.

ج - البعثات الخارجية

لما كانت حكومة السودان أداة استعمارية قبل كل شىء، ولما كان غرضها من التعليم هو إخراج طائفة من الموظفين تنتفع بهم فى نواحى ادارتها المختلفة، فانها

لا يمكن أن تهتم بالتعليم العالى الراقى. بارسال أبناء السودان إلى مصر أو أوروبا، لاستكمال تعليمهم، وإيجاد طائفة من الممتازين الذين قد يخلقون نشاطا يعوق سياستها. أو يطالبون بمراكز الانكليز فى الحكومة . لهذا لا نكاد نجد إلى الآن سودانيا واحدا كان لها الفضل فى إيفاده الى الخارج وحصوله على اجازة علمية محترمة . ولما كثر تذمر السودانيين من هذه الحال، خصوصا فى الوقت الذى بدأت تروج فيه لأهدافها فى اعطاء السودان حكما ذاتيا وسودنة الادارة . أمام هذا التذمر بدأت الحكومة فى السنوات الأخيرة فى إرسال عدد قليل لا يتجاوز أصابع اليدين إلى انجلترا وغيرها للدراسة ،ولكنها لم تمكن واحدا منهم من الحصول على شهادة علمية ،جريا على سياستها فى الابطاء بالتعليم ، وصرف أموال الشعب فى غير ما ينفع الشعب ،وذلك خوفا من أن يطالب هؤلاء المتعلمون حقهم فى الوظائف العليا التى تؤهلهم لها ثقافتهم وشهاداتهم ، ولكى تجد دائما مبررا لحصر السودانيين فى أصغر الوظائف لعدم وجود الكفاءات المستحقة للأعمال والوظائف الهامة . وها هى ما زالت سائرة فى هذا السبيل،فاذا أرسلت بعثة من المدرسين اختارت أكبرهم سنا وأقلهم استعدادا للاستفادة والافادة ،لكى تقول للسودانيين أنها تعطيهم فرصة التعليم الخارجى ،فاذا ما عاد مبعوثوها كانوا قد بلغوا سن المعاش أو يكادون . وها هى اليوم ترسل لانجلترا قوما تخطت أعمارهم الخمسين من مهندسين وقضاة وغيرهم،ليشاهدوا معالم لندن وغيرها من المدن أشهرا معدودات على حساب دافع الضرائب ،تاركة صغار السن وأهل الاستعداد لكى تشيب نواصيهم فوق أعواد المكاتب وبين رفوف الدوسيهات،وهى سياسة بلغت الغاية فى الدجل والخداع ، وفاقت الحدود فى الاستهتار والنكاية بشعب مسكين ألقت الأيام مصائره بين يديها ،فحق عليه الفناء وحكم عليه بالموت الأدبى والمعنوى

إلا أن المؤتمر ما زال يبذل جهده فى سبيل التعليم العالى، وها هى حكومة مصر الكريمة تحتضن أبناءنا بالمئات فى جامعاتها، وها هى قد بدأت ترسل البعوث إلى أوروبا من أبناء السودان، ليأخذوا قسطهم كاملا من ثقافة الغرب فى أعرق مناهلها وأكبر جامعاتها

٧ - التعليم الاهلى

أثبتنا فى الفصول التى سلفت عن التعليم ، ان ادارة الحكم الثنائى تبطىء عمدا فى تقدم التعليم فى السودان ، فتقترعلى مقرراته من الميزانية العامة (١) ، وتسرف فى نفقات الادارة ، ومع ذلك لا تقبل كل العدد الذى يصلح للتعليم فى درجاته المختلفة ، وأثبتنا سوء النية بفقرات من تصريحات (٢) لرجال السياسة ، وبمقارنات مع ما تفعله حكومات أخرى فى بلاد مماثلة للسودان . ونورد فى هذا الفصل دليلا جديدا نثبت به أن الجهد الحكومى أقل بكثير مما ينبغى ، ودليلنا على هذا هو ما قام به الأهلون أنفسهم فى ميدان التعليم .

ان قيام التعليم الأهلى فى أى بلد ، دليل على تقصير الدولة ، لأن محاربة الجهل من أول واجباتها نحو الأهلين ، ولكن الحكومات فى البلاد الأخرى تعترف بهذا التقصير ان وقع ، وتقابل التعليم الأهلى بما يستحقه من تقدير وعون ، فتعمل على تيسير مهمة القائمين به عن طريق التشريع ، وعن طريق الاعانات المالية والأدبية . وفى السودان تشريع للتعليم الأهلى (وهو قانون المدارس الحرة سنة ١٩٢٧) ، وأبرز ما فى هذا التشريع أنه يضع العقبات والصعاب ، فيحرم توظيف أى مدرس غير سودانى ، ويلزم لجان تلك المدارس بالحصول على موافقة مصلحة المعارف عند نقل أى مدرس من مدرسة حرة إلى

---

(١) ذكر العلامة بارنز فى كتابه (الاستعمار البريطانى فى مصر) عند حديثه عن السودان قائلا : « أن نصيب الفرد من سكان السودان من ميزانية التعليم نحو قرش ونصف فى العام ونصيبه من مصاريف الخدمات الطبية يتراوح بين القرشين والثلاثة فى العام » ص ٤٠ ترجمة الأستاذ أحمد رشدى صالح

(٢) من بين تلك التصريحات ما جاء على لسان السير ما كايكل عند حديثه عن الأسس التى وضعت للتعليم فى السودان فقال « لقد تجنبنا بحذق زلة الاسراع أو الطموح فى البداية » ص ٦٧

أخرى ، ويفرض على المدرسين تسجيل أسمائهم ، ويحظر توظيف غير المسجلين ، ويحرم على المدرسين الاشتغال بالسياسة . ويرفت من ثبت اشتغاله بها ، ويمنع توظيف أى مدير أو ناظر مدرسة بدون الحصول على موافقة مدير المعارف ، ويجيز للحاكم العام ، بناء على توصية مدير المعارف ، قفل أى مدرسة يثبت فيها الاخلال باى شرط من الشروط المتقدمة . (أنظر المواد ٦ و ٧ و ٨ و ١١ من القانون المذكور)

أما من الناحية المادية عن طريق المعونات المالية ، فان إدارة الحكم الثنائى تكاد لا تفعل شيئا ، لان المال المرصود فى ميزانية سنة ١٩٤٦ ، لهذا الغرض فى المديريات الشمالية إن هو إلا رقم رمزى فقط ، فقد بلغ ٢٢٠٠ جنيها ، وهو بالقياس إلى المال المقرر للمديريات الجنوبية ، حيث يعمل المبشرون ، ليعد قليلا جدا لأن الاخير بلغ ٢٩٠٣٦ جنيها . ولقد بلغ الحال ببعض المدارس فى السودان الشمالى أن زهدت فى هذه الاعانة ، ورفضتها لما هى عليه من قلة ، ولما يتبعها من شروط قاسية والتزامات ثقيلة .

وعلى الرغم من هذه التشريعات ، وبالرغم من هذا التعسف فى تطبيقها ، وما يترتب على ذلك من صعاب ، وانعدام الاعانات المالية من الحكومة ، فان التعليم الاهلى ، وقد بدأ عام ١٩٢٦ ، سار قدما بتؤدة وثبات ، حتى اذا ما نادى المؤتمر عام ١٩٤١ ليوم التعليم ، بدأت نهضة تعليمية قوية ، أسهم فيها الاهالى بنصيب ملحوظ وسخاء نادر ، هو مضرب المثل فى حركات الشعوب والنهضات ، حتى أصبح يوم التعليم الذى يتفق فى التاريخ مع يوم الهجرة عيدا دينيا وقوميا للبلاد يقدم فيه كل فرد ضريبة التعليم عن رضا واختيار .

وقد نص قانون يوم التعليم على اقتطاع ٢٠ ٪ من الايراد لتأسيس مال احتياطى ، ومع ذلك ففى غضون هذه السنوات الخمس ، أنشأ المؤتمر من المؤسسات العلمية ما يزيد على المؤسسات التى أنشأتها الحكومة فى نصف قرن واليك الارقام المقارنة .

أهلي (١)				حكومي			
نوع المدرسة	عدد المدارس	عدد الطلبة	مصروفات سنوية مليم جنيه	نوع المدرسة	عدد المدارس	عدد الطلبة	مصروفات سنوية مليم جنيه
مدارس قرآن (٢)		٢٥٫٠٠٠	—	مدارس ثبت الدرجة (٣)	٤٠٢	٢٠١٠٠	
مدارس ليلة للكبار	٣٨	١٫٩٠٠	—	مدارس ليلية للكبار	١		—
معاهد دينية	٤٧	٣٣٥٠	—	معاهد دينية	١	١٢٠٠	—
مدارس أولية	٥٠	٩٠٠٠	١٥٠٠	مدارس أولية	١٨٢	٢٦٢٩٠	١٫٥٠٠
مدارس وسطى	١٩	٣٢٣٠	١٢٠٠٠	مدارس وسطى	١٢	١٨٠٠	١٢٫٠٠٠
مدارس ثانوية	٢	٢١٠	١٨٠٠٠	مدارس ثانوية	١	٥٥٥	١٨٠٠٠ خارجي ٣٠٠٠٠ داخلي
مدارس عليا	—	—	—	مدارس عليا	١	١٩٥	—

ملحوظات على الجدول السابق :

(١) أسست أكثر المدارس الأهلية بعد عام ١٩٤٠ ولهذا السبب لم تكتمل جميع فصولها حتى الان ، وهذا يفسر قلة الطلاب فى الجـــدول السابق وبصفة خاصة فى المداوس الثانوية الأهلية التى لا تزيد فصولها عن السنتين الأولى والثانية ، فلا تتم المقارنة إلا عندما تكتمل هذه المدارس .

(٢) مدارس القرآن تعادل مدارس تحت الدرجة فى التعليم الحكومي وليس لدينا الا احصائيات تقريبية ترجع الى عام ١٩٣٩

(٣) للحكومة مدرستان صناعيتان وللتعليم الأهلي واحدة مقرها ملجـــأ الفرش بأم درمان ولكن الأرقام تنقصنا فلم نذكرها .

وعلاوة على هذه المدارس ،فان يد المؤتمر امتدت إلى ارسال البعثات إلى المدارس الحكومية،وله الآن عشرة طلاب، يدرسون على نفقته ، بعضهم يدرس فى كلية المعلمين ببخت الرضا وبعضهم يدرس فى قسم المدرسين فى كلية غردون، حتى إذا ما تخرجوا شغلوا وظائف التدريس فى مدارس المؤتمر الحرة . كما قام بالصرف على غيرهم ممن يبلغ عددهم رقما كبيرا، موزعين على معاهد مصر المختلفة

على أن هناك جانبا من التعليم الحر ،لم نشر اليه فى هذا المقام،وهو المدارس التى تؤسسها الجاليات الاجنبية المختلفة ،والمدارس المصرية حكومية وحرة، وقد قامت جميعها بمجهود مشكور مقدور ، فى محاربة الجهل فى السودان ومساعدة الادارة فى أداء واجبها تحت ظروف قاسية. والناس يذكرون، ما لقيه القائمون على تأسيس مدرسة فاروق الثانوية بالخرطوم ،من صعاب وعراقيل ،وقد ذللت جميعها بعد جهود عظيمه ،وذلك فى عهد صاحب المعالى نجيب الهلالى باشا ،وكان آخر تلك الصعاب عدم قبول السودانيين إلا بعد استيفاء مطالب أبناء المصريين فى السودان .